جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس: التحليل الاستراتيجي

موجهة لطلبة السنة أولى ماستر دراسات استراتيجية وامنية

الاستاذ: فتحي أوهيب

السنة الدراسية 2021-2022

مقدمة:

إن دراسات السلام والصراع تشمل كل بحث يأخذ بعين الاعتبار استخدام القوة أو التهديد على الساحة الدولية. وبالتالي فإن المجال الذي نواجهه واسع جدا، فهو متعدد التخصصات بشكل أساسي -ولسوء الحظ- مجزأ للغاية.

في الواقع ، هو يشمل ما لا يقل عن سبع قطاعات فرعية مختلفة لا سيما البوليمولوجيا (علم الجدل) ، الإيرينولوجيا (أبحاث السلام) ، التاريخ العسكري ، علم الاجتماع العسكري ، ودراسات الأزمات والصراع..الخ

من الناحية النظرية ، يجب التمييز بين تيارين فكريين وأيديولوجيين رئيسيين: الدراسات الإستراتيجية والإيرينولوجيا (أبحاث السلام).

ما يميز ويفصل بين هذين المجالين حقيقة هو أن أبحاث السلام والدراسات الإستراتيجية لها مراجع خاصة بها ، ومجلاتها المتخصصة ، ومؤسساتها المهنية الخاصة ، وأنها تقدم أنواعًا مختلفة تمامًا من التدريب في المؤسسات. لذلك يمكن للمرء أن يقول إن كليهما يتوافق مع المعايير الرئيسية للاعتراف بها كتخصصات أكاديمية متميزة.

في هذا الصدد يقول رود بيارس ROD BYERS - في الواقع ، فإن الفصل المؤسسي لهذين التيارين لا يتوافق ، بالنسبة لنا ، مع المعايير الفكرية الضرورية ، ولكن مع التحيزات الأيديولوجية التي يمكن للمرء أن يصفها بأدب على أنها لا أساس لها من الصحة.-

يبدو أن هناك نقصًا في الاحترام الأكاديمي ، من ناحية ، بين الباحثين في مجال الإيرينولوجيا والباحثين في مجال الدراسات الاستراتيجية ، فغالبًا ما يتعامل الاستراتيجيون مع أبحاث السلام على أنها ساذجة ومثالية ، وغالبًا ما يستخدم مصطلح "السلام" بشكل سئ. من ناحية أخرى ، ينظر باحثو السلام إلى الاستراتيجيين على أنهم دعاة حرب أو ، في أفضل الأحوال ، على أنهم يفضلون ميزانيات دفاع أكبر وأفضل.

مع ذلك ، من الناحية العملية ، لا تحل الإهانات محل الحجج الموضوعية ، ولفهم ما نسميه العداء العقيم ، و لأجل هذا نقترح هنا إجراء توليفة من النقاش الذي عارض المدرستين منذ ما يفوق الخمسين عامًا حتى الآن. على وجه التحديد ، يجب أن يوضع في الاعتبار أنه تاريخيًا كانت الدراسات الإستراتيجية ، باعتبارها فرعًا شبه مؤسسي ، هدفًا لاتهامات منهجية من قبل علماء الإيرينولوجيا. لذلك ، طالت مدة ة النقاش بين الفريقين على هذا المستوى بشكل أساسي.

هذا النقاش سنقسمه إلى قسمين:

1- الاتهمات الموجهة للدراسات الاستراتيجية
2- الحجج المعتمدة من طرف الدراسات الاستراتيجي

1- الاتهامات الموجهة للدراسات الاستراتيجية:

لقد سمحت لنا مجموعة متواضعة ولكن مهمة من القراءات بإجراء تحليل أولي للنزاع بين الاستراتيجيين وعلماء علم الحريات(الإيرينولوجيا). و التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية:
- اتهامات على المستوى السياسي.
- اتهامات على المستوى الأخلاقي.
- اتهامات على المستوى النظري والمنهجي.
وتوخيا للدقة يجب القول بأنه توجد في كل مستوى من هذه المستويات ، نقطة أو نقطتان مركزيتان جميع المظالم ، مما يسهل المعالجة الاصطناعية. لذلك سنركز اهتمامنا على هذه النقاط المختلفة. خصوصا على المستوى النظري ، الذي يبدو ضروريًا بالنسبة لنا.

1-1 على المستوى النظري والمنهجي :

يُنظر إلى الدراسات الاستراتيجية على أنها مرتبطة حصريًا بنموذج للعلاقات الدولية ، ألا وهو النموذج الواقعي. بهذا المعنى ، يُنظر إلى المشهد الدولي بشكل أساسي على أنه نظام صراعي أو فوضوي تشكل فيه التهديدات والصراعات الخارجية خطرًا دائمًا على الدول التي تتكون منها. والسبيل الوحيد لتحقيق التوازن في مثل هذا النظام هو أن تقوم مجموعة من الدول ببناء توازن قوى يضمن أن الأقوى تحمي مصالحها ، ولكن تضمن أيضًا الاستقرار النسبي ، على أساس الحوار والخفاظ على حالة السلم الدولي.

من هذا المنظور ، يبدوا واضحا أن القوة المسلحة هي العنصر الأساسي في التوازن الدولي وتتمتع الجهات الفاعلة(المالكة للقوة المسلحة) في النظام الدولي بجملة من الامتيازات باعتبارها عوامل استقرار. من ناحية أخرى ، يتم التعامل مع الجهات الحكومية الأخرى في المقام الأول كشركاء أقل أهمية إذا كانوا جزءًا من التحالفات أو التكتلات و المعاهدات التي تعترف بها الجهات الفاعلة، أو كدول مارقة إذا تصرفت خارج هذه الاطر.

بالطبع ، تعتبر القضايا الأمنية أساسية في مثل هذا النموذج والاعتبارات الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية تخضع لها إلى حد كبير. لذلك ، هناك تسلسل هرمي للمشاكل حسب أهميتها (السياسة العالية مقابل السياسة المنخفضة) ، تمامًا كالتسلسل الهرمي للدول على المسرح الدولي (القوى العظمى ، والقوى الوسطى ، والبلدان النامية ، وحتى الدول الصغيرة).

وبالتالي ، حتى لو ظلت الفرضية الأساسية للنموذج الواقعي صحيحة ، تظل الحقيقة أن الاستنتاجات المعيارية لهذا النموذج منحازة بشكل أساسي. و هو ما لاحظه

"رابوبورت" "rapoport " في نقده للدراسات الإستراتيجية ، مثل هذه النظرة إلى العالم تخلق وتهيئ مناخًا فكريًا يبدو فيه نزع السلاح خطيرًا وغير واقعي ويعزز ، على العكس من ذلك ، العسكرة كأداة رئيسية للسياسة الدولية.

إن النموذج الواقعي الذي تستلهم منه الدراسات الاستراتيجية مرجعياتها النظرية بشكل عام ، يبدو متحيزًا وغير مكتمل وغير ذي صلة بشكل خاص بفهم العلاقات الدولية ، وتحديداً فيما يتعلق بالعالم الثالث.

وهو ما جعل النموذج محل اتهام بالقصور في تحليل الواقع الدولي، و هو ما أ.دى الى اتهام الدراسات الاستراتيجية بتهمة : التمركز العرقي. و من هذا المنظور يرى علماء الإيرينولوجيا أن الإستراتيجية (أي سلوك الدول فيما يتعلق بالأمن) ، رغم كونها مصدر قلق عالمى ، إلا أنها مع ذلك نتاج الثقافة السياسية والبيئة التي تتجذر فيها، وعليه يرون بأن الاهتمام بالدراسات الاستراتيجية في حقل العلاقات الدولية هو اهتمام مبالغ فيه ولا فائدة منه.

وفقًا لذلك فهم يعتقدون انه بقدر ما يعكس النموذج الواقعي طريقة تفكير غربية للغاية ، فإن النظريات الإستراتيجية قد تكون بمثابة أدوات لتحيزاتنا وخصوصياتنا الثقافية. فالدراسات الإستراتيجية ، كما تطورت من كلاوزفيتز إلى كولن جراي ، ملوثة بشدة بالتحيزات الثقافية التي تشوه كل بنائاتها النظرية. وتجدر الإشارة إلى عدة نقاط بارزة بهذا المعنى: يميل المفكرون الإستراتيجيون الغربيون إلى امتلاك نظرة بجنون العظمة للعالم ، لا سيما فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي وبعض دول العالم الثالث. يميل الاستراتيجيون إلى معاملة هذه البلدان على أنها "صناديق سوداء" غامضة ، وفي حالة الافتقار إلى أي شيء أفضل ، سينسبون إليها النوايا ، ويلبسونها بصور مبسطة ومشوهة ، إن لم تكن عنصرية.

في الوقت نفسه ، سيمنع نفس المنظور الثقافي المفكرين الاستراتيجيين من التفكير في خصوصياتهم الوطنية. إذا أخذنا الحالة الأمريكية ، على سبيل المثال ، فقد أكد إي لوتواك Luttwak أن النزعة الأمريكية مرتبطة بصورة نمطية أنتجتها حروب الاستنزاف الصناعي. من جهتهما ، أبرز كل من J. Fallows و L. Freedman النزعة الأمريكية ذاتها للتعامل مع القضايا الأمنية من خلال الوسائل التكنولوجية. وفقًا لفريدمان على وجه التحديد ، أصبحت الدراسات الإستراتيجية في الولايات المتحدة "مهنة منحازة نحو الجوانب الفنية من الدرجة الثانية والمشكلات قصيرة المدى ، وغالبًا ما تكون غير سياسية للغاية وتتسم بغياب الاستقلال ووجهات النظر طويلة المدى.

بنفس الطريقة ، فإن الدراسات الإستراتيجية الأمريكية و بدعوى البحث عن الدقة العلمية المعززة بالوضعية والعقلانية لبيئتها الاجتماعية ، أغلقت على نفسها في برج

عاجي منهجي وبدأت تفقد شيئا فشيئا كل اتصال بالواقع. وقد كان لمؤسسة راند الأثر البالغ في تحويل التحليل الاستراتيجي إلى فرع فرعي للهندسة والرياضيات التطبيقية ، وهذا على حساب الفهم النوعي للعالم المعاصر.

2-1 على المستوى السياسي:

كان مفكرو الحرب موضوعًا لسلسلة من المظالم ، و قد كان من السهل التعبير عنها في الولايات المتحدة خصوصا. وبالتالي ، أتهم خبراء الإستراتيجية بأنهم مرتبطون ارتباطًا وثيقًا بالسياسات الحكومية في الولايات المتحدة ، مرة أخرى ، إذ لم يعد الاستراتيجي المدني في السبعينيات والثمانينيات أكاديميًا مستقلاً ، بل رائد أعمال واعي ، يقدم المشورة والأحكام مقابل أجر ، ويتم تداوله بحرية من الكونجرس إلى البنتاغون ، ومن البنتاغون إلى البيت الأبيض ، ليعود أخيرًا إلى حظيرة الجامعة ، إذا لم يجد مكتب الاستشارات الخاص به بنفسه. كما لاحظ أحد المراقبين: "إذا كانت الدراسات الإستراتيجية توفر الحراك الاجتماعي ، فليس من المستغرب أن يكون الدافع الأفضل والأكثر ذكاءً هو الجشع و ليس الشعور بالواجب.

بعبارة أخرى ، في مثل هذا النظام ، "يتمتع أي شخص يتألق في الإستراتيجية بفرصة جيدة للتوظيف في واشنطن تصبح المطبوعات وسيلة أكثر للبحث عن وسائل جذب الانتباه" من قبل أرباب العمل المستقبليين.

نتيجة لذلك ، اكتسب منظرو الإستراتيجية سمعة مؤسفة سياسيًا وعلميًا باعتبار أنهم يتبعون أعلى مزايد ويعدلون آرائهم مع سياسات صاحب العمل الحالي. باختصار ، باع النقاد العسكريون استقلاليتهم مقابل الحلي المترفقة ، وذلك يتعارض ذلك مع مدونة الأخلاق الأكاديمية ، ولما أصبحوا مدافعين عن سياسات معينة ، فقدوا كل مصداقيتهم.

علاوة على ذلك و على المستوى السياسي دائما ، فقد قيل إن السيناريوهات والحسابات الدقيقة للاستراتيجي ليس لها أهمية تذكر للسياسي بقدر ما يواجه الأخير فئات مختلفة جدًا من المشاكل.

أخيرًا ، نظرًا لأن الاستراتيجيين ليسوا مسؤولين سياسيًا عن الإعلانات الحكومية ولا عن تنفيذ السياسات ، يُحكم عليهم بأنهم غير مبالين بالرأي العام ، إن لم يكن ازدرائه ، و لتبرير ذلك يلجئون وراء مبدأ سرية الدفاع ، أو حق التحفظ لأسباب تتعلق إما بأمن الدولة أو "سرية خبرتهم".

3-1 على المستوى الأخلاقي:

ليس من الصعب فهم الصدمة التي تصيب المراقب غير المطلع والمتعرض للغة ومنطق الخبير في الإستراتيجية. هذا الأخير ، في الواقع ، يمكن أن يكشف بهدوء الفروق الدقيقة للقوة المضادة أو الاستراتيجية المناهضة للمدينة دون التفكير للحظة في ملايين الوفيات الكامنة وراء هذه المفاهيم. كما أشار مايكل هوارد: "القوة تبدو قوية جدًا ، وهادئة جدًا ، وموثوقة جدًا ، ويبدو العنف رومانسيًا جدًا ، وثوريًا جدًا ، ومعبّرًا عن نفسه ، ويعني في الواقع قتل وتشويه الناس بطرق شنيعة مختلفة"

في هذا المعنى ، يبدو أن الإستراتيجي قد صقل ودمج فكرة الحرب النووية لدرجة أنه يبدو أنه فقد كل الإحساس الإنساني بالقيم ، وكل فكرة عن الأخلاق. هل يعكس هذا اللامبالاة المتغطرسة الموروثة من كلاوزفيتز؟ هل يحكم استراتيجيو اليوم أيضًا على أن الأخلاق في مسائل النزاع لا يُرمز لها إلا "ببعض القيود غير المحسوسة ، والتي بالكاد تستحق الذكر والمعروفة باسم القانون الدولي" أم أنهم مفتونون جدًا بموضوعهم لدرجة أنهم سيشعرون بمتعة "ضارة" في مشاهد االعنف الكبيرة التي تمنحها لهم مهنتهم يوميا؟

هذه الأنواع من الأسئلة يمكن أن يطرحها البعض وقد تم طرحها. ولكن ، بشكل أعمق ، يمكن للمرء أن يتساءل عما إذا كانت فلسفة السلطة ، بمعناها الأكثر وحشية ، لن تفرض على الإستراتيجي الطلاق من الأخلاق. أو على حد تعبير نيتشه ، ألن يجبر قتال التنين الاستراتيجي على أن يصبح تنينًا بنفسه؟

2- الحجج المعتمدة من طرف الدراسات الاستراتيجية:

كما سبق وذكرنا فإن لائحة الاتهام ثقيلة وبعض المظالم التي ذكرناها تستحق بالتأكيد الكثير من الجهد النضري لدحضها. ومع ذلك ، يمكن القول بأن هناك بعض العيوب التي تضعف حجج النقاد. وسنحاول التعامل معها على نفس النمط الذي اتبعناه عند ذكرها. ولكن قبل ذلك نود الإشارة إلى أنه من بين المؤلفين الذين استشهدنا بهم ، تظهر فئتان بوضوح:

- المفكرون الإستراتيجيون أنفسهم الذين ينظرون إلى قطاعهم ويحاولون إدراك نقاط الضعف أو النواقص.

- النقاد الخارجيون أو الراديكاليون الذين يحللون منطقة ليست مألوفة لهم بالضرورة والتي يميلون إلى إدراكها من خلال عدساتهم الأيديولوجية أو المهنية.

2-1 على المستوى النظري والمنهجي :

في الأساس يبدو أنه من المشروع أن نعزو عداء العديد من هؤلاء النقاد إلى حقيقة أن المجتمع الأكاديمي يواجه مشكلة في الاعتراف بوجود مجال دراسة "ناشئ" ومنحه نفس المكانة مثل المقارنة. تحليل أو دراسة العالم الثالث. لذلك سيكون هناك نزاع حول الغيرة المهنية التي يمكن تبديدها بسهولة إذا كان من المقبول بشكل عام أن الدراسات الاستراتيجية تشكل مجالًا فرعيًا للعلاقات الدولية ، بالاعتماد على النظرية المعرفية والنظرية. بمعنى آخر ، الدراسات الاستراتيجية لا تنافس العلاقات الدولية ولكنها تكملها.

كما تجب الإشارة إلى أن توجيه الاتهامات إلى الأكاديميين فيه الكثير من اللبس إذ أن أول وأقدم المختصين في الاستراتيجية هم العسكريون والذين سيطروا إلى حد كبير على الميدان حتى بداية القرن العشرين. ثم يأتي المؤرخون الذين قاموا بربط وتحليل الحملات العسكرية. يأتي بعد ذلك الاستراتيجيون المدنيون الذين فكروا في الحرب بشكل عام لصالح أرباب العمل الحكوميين ، من ميكافيللي إلى كولين جراي ، عبر ليدل هارت وهيرمان كان وبرنارد برودي. علاوة على ذلك ، يجب أن نميز مجموعة الأكاديميين الذين درسوا ، في القانون أو علم الاجتماع أو العلوم السياسية أو الاقتصاد ، والذين اهتموا بتحليل الظواهر الاجتماعية التي تنطوي على استخدام العنف المنظم. أخيرًا أصبح بعض السياسيين أنفسهم ، من خلال أفعالهم أو أعمالهم ، منخرطين أيضًا في مجال التفكير الاستراتيجي أمثال كيسنجر ، شميدت وديغول.

لا يعمل هؤلاء الباحثون (المفكرون) جميعًا من نفس المنظور ، لذلك لا يوجد هدف واحد ولكن العديد من الأهداف ومن الصعب تصور توجيه نفس التهم لحقوقي مهتم بقانون النزاعات وخبير استراتيجي مدني ، فمن الضروري التمييز بين مجموعة من الفترات المحددة للغاية في تطور التفكير الاستراتيجي.

أخيرًا تجدر الإشارة أيضًا إلى أنه لا توجد ثقافات استراتيجية واحدة بل عدة ثقافات، فصفات أو عيوب المدرسة الأمريكية - حتى لو كانت هي المسيطرة - ليست تلك الخاصة بالمدرسة الصينية أو الألمانية أو الفرنسية....الخ.

قد ذكرنا أعلاه أن الدراسات الاستراتيجية هي قطاع من قطاعات العلاقات الدولية وهذا أمر يقره على الأقل جميع النقاد الجادين. علىه نتساءل إذن تظهر الدراسات الإستراتيجية ثراءً نظريًا أقل من الفرع الذي نشأت منه. لماذا يجب أن تتمسك الدراسات الإستراتيجية بنموذج واحد مع استبعاد كل النماذج الأخرى؟

من الناحية العملية يبدو الاتهام بالضيق النظري خياليًا إلى حد ما -بالنسبة لنا على الأقل- ونعتقد أنه من السخف الإشارة إلى أن منظّر الاستراتيجية لا يرى على الساحة الدولية سوى صراع الدول على السلطة. بالطبع كان للنموذج الواقعي تأثير كبير، وحقيقة يهتم الإستراتيجي بالظواهر التي تنطوي على استخدام - أو التهديد باستخدام - القوة ، ولكن من الخطأ اعتبار أن الدراسات الإستراتيجية التي مرت بنفس مراحل التطور مثل فرعها الأصلي ظلت مع هذا النموذج النظري الذي عفا عليه الزمن أو -على الأقل- الذي تم تطبيقه بشكل سيء. لقد كان الاستراتيجيون بقدر ما -إن لم يكن أكثر من غيرهم - حساسين للحاجة إلى حل النزاعات ، ومن هذا المنظور فإن نظريات الحد من التسلح وتلك الخاصة بمنع الأزمات وإدارتها ، وتلك المتعلقة بالتكامل أكبر دليل على انفتاحهم على أنماط التفكير الأخرى.

من الخطأ أيضًا الادعاء بأن الدراسات الإستراتيجية تعبر الدولة الفاعل المتميز على الساحة الدولية - لا سيما أقوى دولة أو دول - على حساب كل من القوى العابرة للحدود والعوامل داخل الدول التي تحدد السياسة الخارجية. في الواقع الدولة ليست سوى كيان مجرّد موحَّد لا يعني شيئًا إذا لم نأخذ في الاعتبار القوى التي تكمن وراءها.

بهذا المعنى ، أدرك الاستراتيجيون ، منذ فترة ما بعد الحرب ، أهمية الحركات السياسية والاجتماعية في صراعات العالم الثالث ، ولا سيما في إطار ما سمى بالحروب الثورية . علاوة على ذلك ، فإن الاعتراف بأهمية الفواعل الاقتصادية أو الاجتماعية وتأثيرها على الأمن الدولي ليس جديدا.

لذلك ، سرعان ما أصبح منظرو الإستراتيجية على دراية بالسيولة الجديدة للعلاقات الدولية وأهمية الجهات الفاعلة الجديدة عبر الوطنية (فواعل ما فوق الدولة/فواعل

ماتحت الدولة) وكذا أهمية اللاتماثلية في العلاقات الدولية. علاوة على ذلك رأى العديد من المحللين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أن القوة العسكرية كانت تفقد طابعها كأداة مميزة في مثل هذه البيئة. كما لاحظ جورج كينان في يناير 1947: "إن أداة الإكراه العسكري [يمكن] أن يكون لها في المستقبل فقط قيمة نسبية - وليست مطلقة - في السعي لتحقيق أهداف سياسية.

إن مفهوم التهديد في حد ذاته قد تطور بسرعة ويتضح بشكل عام الآن أن: "الأمن القومي يعني أيضًا أن النظام الدولي يجب أن يكون قادرًا على التطور بطريقة سلمية ومنظمة وأن يكون منفتحًا على التبادل الأفكار والتجارة والسفر والتجارب عبر الثقافات ". بعبارة أخرى ، يدرك الاستراتيجيون المعاصرون بوضوح الصلة بين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للعالم وأمن المجتمعات الوطنية ، حتى لو كانت الظروف الدولية لا تزال تتطلب وجود - وأحيانًا استخدام- القوة المسلحة. لذلك يمتلك منظرو الإستراتيجية تصورًا نظريًا أكثر تنوعًا بكثير من ذلك الذي ينسبه إليهم نقادهم ، ويبدو لنا مرة أخرى أنه من المبالغة أن ننسب إليهم بشكل جماعي ضيق الأفق.

أما فيما يتعلق بالتمركز العرقي الآن إذا قبلنا المقدمات التي وضعناها للتو فمن السهل أن ندرك أن الحجة تنهار دون صعوبة. في الواقع ، يدرك الاستراتيجيون مثلهم مثل جميع الأكاديميين حقيقة أن النظرية الإستراتيجية هي نتاج بيئتها. فالحرب بهذا المعنى هى مصدر قلق عالمى ويجب على أي طالب جاد للشؤون العسكرية أن يتعرف منذ البداية على عالم متعدد الثقافات أكثر تنوعًا من العلوم الأخرى. إذا لم يكن هناك علم اجتماع صيني بحت -على سبيل المثال- فهناك إستراتيجية صينية تعود إلى خمسة قرون قبل الميلاد ، وسون تزو -على سبيل المثال- جزء من القراءة الإجبارية للطالب إلى جانب Guibert. (الفرنسي) ، جوميني (السويسري)) ، كلاوزفيتز (الألماني) ، دوهيت (الإيطالي) ومئات آخرين. وهو ما يجعل الإستراتيجي حساسا - من حيث المبدأ - للبعد الثقافي وفي وقت مبكر جدًا عالج مؤلفون مثل N. Leites و R.Jervis و R. Wohlstetter أو A. George. هذا البعد في الدراسات الاستراتيجية.

2-2 على المستوى السياسي:

في هذا الصدد تبدو الاتهامات التي ذكرناها أعلاه أكثر خطورة. في الواقع إذا أخذنا المثال الأمريكي واكتفينا به فإن النظام السياسي الخاص لهذا البلد قد فضل ظهور شبكة اجتماعية اقتصادية وصفها البعض بأنها مجمع عسكري - جامعي - صناعي. يمكننا بالتالي أن نعترف بوجود مجموعة مهنية محددة في الولايات المتحدة: الاستراتيجيون المدنيون ، وهي مجموعة أصبحت تدريجيًا مندمجة جيدًا في هياكل السلطة بحيث يصعب تمييز تحليلاتها عنتحليلات ممثلي البيت الأبيض أو البنتاغون.

وهكذا فقد عدد كبير من الاستراتيجيين الأمريكيين استقلالهم الفكري وأصبحوا المتحدثين الرسميين للمواقف الأكثر إثارة للجدل التي اتخذتها الإدارة الجمهورية أضف إلى ذلك أنه و من خلال ملاحظة هذه المجموعة ، سيكون من الأسهل بكثير الاعتراف بأن بعض الاستراتيجيين تابعون للسلطة ، وقوميون متطرفون ومتمحورون حول العرق ، لكن نتساءل مرة أخرى عن ما إذا كان من المشروع تمديد هذا الحكم ليشمل المجتمع الاستراتيجي بأكمله. بعبارة أخرى ، هل من الصدق وضع الصقور المعلنين في نفس الحقيبة ، مثل C. Gray و K. Payne و R. Perle و R. Pipes ، ونقادهم ، وبالتحديد

R. Garwin، K. Tsipis، R. Garthoff. في الواقع ، أظهر المجتمع الاستراتيجي الأمريكي بطريقة لافتة للنظر ، قدرته على مقاومة البدع السياسية والحفاظ على حقه المشروع في النقد.
بهذا المعنى لا يُطلب من طالب الدراسات الإستراتيجية أن يبيع نفسه للسلطة لاقتحام المجال فالبحث الذي سيجريه ، والآراء التي سيعلنها هي قبل كل شيء مسألة اختيار شخصي. علاوة على ذلك ، هناك الكثير من المفكرين الاستراتيجيين الذين يؤيدون فكرة أن الأكاديميين العاملين في هذا القطاع يخضعون قبل كل شيء للمساءلة أمام الجمهور وليس أمام الحكومة ؛ و حول هذه النقطة يرى L. Freedman ، أن الاستراتيجيين يتحملون مسؤولية الترويـج لنقاش عام وجاد.

3-2 على المستوى الأخلاقي:

غالبا ما يعتقد الكثير من الناس أن الخبز اليومي للاستراتيجي هو الحرب ، والعنف الجماعي ، والموت في أكثر مظاهره وحشية. هل التردد على التنين حوّل مفكر الحرب إلى وحش؟ هل البعد الأخلاقي غريب حقًا عن الإستراتيجي؟ نحن لا نعتقد ذلك. فالمفكر الإستراتيجي ، حتى لو كان يدرس النزاعات ليس معنيًا بكل ما يفعله مروجوا الحروب ، مثله مثل الطبيب ليس لديه مصلحة مهنية في الترويـج للمرض. إن أساس منطقه في الواقع حذر للغاية: "إن النهج الاستراتيجي للعلاقات الدولية قائم بالفعل على إدراك الضعف الشديد للقاعدة الثقافية والسياسية التي يعمل من خلالها الاستراتيجي". بمعنى آخر: "قد يحتاج إلى الجندي والشرطي لخلق بيئة مواتية يستطيع فيها الاستغناء عن خدماتهما".

وبالتالي فإن الإستراتيجي ليس بالضرورة من دعاة الحرب فهو يلاحظ فقط أن الفلسفة الليبرالية والإنسانية التي هي فلسفتنا هي نفسها نتاج بيئة ثقافية وأن وجود أنظمة قيم أخرى ، تقع أحيانًا في نقيض مناظيرنا يجعل النزاعات محتملة. وفي هذا السياق كل الصيغ السياسية قابلة للتطبيق ، من التفاوض إلى الحرب.

إن الإستراتيجي يكتفي بافتراض النزاعات قدر الإمكان ويجب أن يعتبر منعها من مهامه الأساسية. ومن هذا المنظور ، فإن الحد من التسلح ومنع الأزمات موجودان للدلالة على هذا القلق ، ناهيك عن الجدل الذي يحدد لنفسه المهمة المحددة لشرح أسباب الحروب.

و عليه فإن أسس التفكير الاستراتيجي ليست غير أخلاقية ، بل على العكس تمامًا. ومع ذلك يجب أن نجيب على بعض الأسئلة: ما هو موقف الاستراتيجي في حالة الصراع؟ ألا يقود ، وفي هذه اللحظة بالذات ألا يضحي باعتباراته الأخلاقية من أجل أهداف الاستراتيجية؟ ألا يتدرب على إضفاء الشرعية -في سياق الحرب- على الأعمال التي تتعارض تمامًا مع القيم التي أراد حمايتها؟ الإجابة نعم بلا شك ، لأنه لا يمكن لأي حرب حديثة أن تتجنب ما يسمى بشكل متواضع "الضرر الجانبي" ، بسبب شدة النزاعات الحالية وخصائصها التقنية.

لذلك يُحكم على الاستراتيجي بمخالفة المبادئ الأخلاقية التي تمليها ثقافته. ومع ذلك ، تجدر الإشارة أيضًا إلى أن الحرب نشاط منظم يهيمن عليه مفهوم النظام وبالتالي فإن العنف غير المبرر يروع الجندي المحترف بقدر ما يروع الأخلاقي.

خاتمة:

دون الادعاء باستنيفاء جميع جوانب الموضوع ، نعتقد أن الصفحات السابقة تثبت بوضوح المصداقية الأكاديمية لنظام الدراسات الاستراتيجية على عكس ما يزعمه البعض فالدراسات الإستراتيجية تعمل بشكل جيد ، وليس هناك داع للتخلي عنها أو عن جزء من مجالاتها. وهي في واقع الحال تهتم بمجال واضح ودقيق يمكن وصفه على أنه البحث في أسباب وحركيات و آثار الصراعات على المجتمعات والدول وعلى النظام الدولي.

أخيرا يمكن القول أن الدراسات الاستراتيجية مثل جميع العلوم الاجتماعية ، تعتبر دراسات تحليلية ومعيارية على حد سواء ويبقى الغرض الرئيس منها هو البحث عن العقلانية والاعتدال في العلاقات بين المجتمعات وبين الدول –واقتراح ما يجب أن تفعله الدول تجاه بعضها البعض في أوقات السلم والالتزام بالتقليل من حجم الضرر في أوقات الحرب.

ملاحظة: يمكن الاطلاع على محاضرات الأستاذ مولاي بومجوط في الثقافة الاستراتيجية عبر الرابط التالي علما أنها غير معنية بالامتحان:
https://elearn.univ-tlemcen.dz/course/view.php?id=4823